

## يخطط لورشة إصلاحات تنظيمية وإدارية وقانونية نقيب المحامين: نحن شريك أساسي في الإصلاح القضائي

تم انتخاب المحامي ملحم خلف نقيباً للمحامين في بيروت في 17 تشرين الثاني الماضي. شكل انتخابه انتصاراً للتيار المستقل في أمّ النقابات اللبنانية، وفتحة لانتخابات مماثلة في نقابات المهنة الأخرى. فور انتخابه باشر النقيب الجديد بعض القضايا المتعلقة بالحراك الشعبي والنتائج المترتبة عليه

يتحدث نقيب المحامين في بيروت ملحم خلف (57 عاماً)، من مواليد عام 1962 في رأس بيروت، من عائلة تضم عدداً من القانونيين، وهو مدير مؤسسة خلف للمحاماة والاستشارات القانونية. حاز اجازة في الحقوق من جامعة القديس يوسف، وحاصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة مونبلييه الأولى الفرنسية في موضوع المعلوماتية القانونية وتطبيقها في مجال قانون الارث وفق الشرع الاسلامي.

عمل النقيب خلف سنة 1989 لدى المركز الوطني للأبحاث العلمية في باريس، وهو استاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف منذ عام 1990. شارك عضواً في لجنة تحديث القوانين لدى وزارة العدل، وعضواً في اللجنة الوطنية اللبنانية لدى الأكاديمية الدولية للقانون المقارن في لاهاي في هولندا.

في تخطيط النقيب الجديد ورشة إصلاحات أساسية للنقابة، تنظيمية وإدارية وربما قانونية لاحقاً، تبدأ من التحديث والمكننة وصولاً إلى بعض التعديلات على قانون تنظيم المهنة وتنظيم هيكليتها وتجديد معهد المحاماة وتحديثه. يؤكد خلف أن نقابة المحامين شريك أساسي في عملية الإصلاح الجارية داخل الجسم القضائي والحقوق، وفي عملية تحقيق قيام السلطة القضائية المستقلة وتنقية الجسم القضائي والحقوق، وفي عملية مكافحة الفساد. ويشير في هذا السياق إلى أن المطلوب اليوم هو تحسين القضاء من خلال رفع يد السياسيين عنه وعن القضاة كخطوة أولى. كما يدعو إلى زيادة عدد القضاة في لبنان وعدد الموظفين العاملين في وزارة العدل وفي المحاكم، من خلال

الاستعانة بفائض الموظفين في إدارات الدولة الأخرى وخاصة حملة شهادة الحقوق. ويؤكد ضرورة تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية من أجل تسريع بت الدعاوى التي أقيمت أمام المحاكم وتسهيلها.

في هذا الحوار مع "الامن العام" يكشف النقيب خلف بعض التفاصيل عن ورشته، وموقف النقابة من ملفات الإصلاح وتطوير القضاء وصولاً إلى تحقيق استقلاليتها التامة.

ما أبرز عناوين برنامجك للولاية الجديدة في النقابة، وهل يتضمن خطوات إصلاحية داخل النقابة على صعيد الإدارة والمالية والنظام الداخلي؟

□ عمر النقابة مئة سنة، لذا فإن هيكليتها في حاجة إلى تجديد، والعنوان الأول له هو التحديث من خلال المكننة والتجهيزات. هذا في التقني، أما في العمق فنحن ندير ما يزيد عن 12 ألف محام ونستشرف عشر سنين إلى الامام، فكم سيصبح عدد المنتسبين إلى النقابة آنذاك؟ هذا الأمر يفرض علينا موجبا أساسياً وهو أن نعيد درس قانون تنظيم المهنة. هذا المشروع ندخل فيه إلى عمق هيكلية النقابة لنجدد شبابها ونضع مداميك المثوية الثانية. ضمن هذا السياق، نكون قد وضعنا أطارا كبيرا يدخل في ورشة داخلية حول كيفية اتمام هذا التحديث، أي كيفية انجاز تعديل قانون تنظيم المهنة، وإعادة الهيكلة بشكل عام حول كل الإدارة في النقابة.

□ ما هي التعديلات التي يمكن أن تطرأ على الهيكلية؟

□ مثلاً، بدل أن يكون هناك أمين للسر ستكون هناك امانة سر للنقابة، وبدل أن يكون هناك مفوض قصر العدل ستكون هناك مفوضية لقصر العدل، وبدل أن يكون أمين للصندوق ستكون هناك امانة للصندوق. هذا يعني تطوير مؤسسة النقابة وإبعادها عن الشخصانية. هذا امر يتناول أيضاً كيفية انتساب المحامين الجدد وكيف نواكبهم ونعمل منهم من خلال معهد المحاماة محامين أكفاء، وكيف نجدد معهد المحاماة ونضع له أطاره الجديد. لكن كل ذلك في حاجة إلى تطوير، لذا سننفذ ورشة التحديث في أقرب وقت. فهذه النقابة هي الموقع المتقدم للحفاظ على كرامة المحامي، وهذا هو الأساس. وسنكون ضنينين بأن يصبح كل محام على مستوى المسؤولية في تحمل أي ملف يطرح عليه.

□ انتم على تماس مباشر مع القضاء اللبناني الذي يتولى جانباً من ورشة الإصلاح في الإدارات من خلال المتابعة للملفات التي تحال عليه عن الفساد. هل توابون عمل القضاء من خلال اقتراحات أو مشاريع تشريعات معينة؟

□ لا علاقة مباشرة مع القضاء في هذا الأمر. لكننا حجر الزاوية لقيام السلطة القضائية المستقلة الفاعلة والنزيهة والقادرة على المحاسبة، وأي سلطة قضائية لا يمكن أن تكون بهذه المواصفات إلا من خلال تحقيق إصلاحات تشريعية أولاً. نحن نريد قانوناً لقيام هذه السلطة. فإذا اردنا أن نكون ضد الفساد وأن نقوم بأي إصلاح، هل يمكن أن نقوم بذلك من دون سلطة قضائية فاعلة ومستقلة؟ هذا هو حجر الزاوية. نحن نبني على حجر الزاوية هذا.



نقيب المحامين في بيروت ملحم خلف.

□ هل من تنسيق مع القضاء في هذا المجال؟  
□ هناك تكاتف مع مجلس القضاء الأعلى ومع رئيسه سهيل عبود الذي نحن وإياه على تعاون وثيق وقريب، بشكل يسمح لنا باستعادة السياق الطبيعي للعدالة. لكن يجب أن نعرف نحن كنقابة موقعنا، ويجب أن يعرف القضاء موقعه. المطلوب اليوم تحسين القضاء من خلال رفع يد السياسيين عنه وعن القضاة كخطوة أولى، ورفع يد القضاة عن بعضهم البعض. إضافة إلى رفع يد الصداقات التي تقوم أحياناً عبر بعض المحامين عن القضاء، ليستطيع القضاء إصدار أحكامهم بطمأنينة. هذا هو المطلوب اليوم للقضاء ومن القضاء. يجب أن ننهي من هذه المسألة، ولنرفع كلنا أيدينا عن القضاء ليقوم بعمله بشكل صحيح وسليم.

□ هل من تنسيق مباشر حول عملية مكافحة الفساد مثلاً عبر البحث في تشريعات وإجراءات معينة؟

□ نحن طبعاً جزء من عملية مكافحة الفساد، لكن لا نقوم بعمل مشترك أو مباشر مع القضاء. القضاء هو الأداة التي تنفذ الأحكام بالفساديين وتطبق القوانين. أما في ما يخص نقابة المحامين فلها دور تشريعي أساسي، وهذا الدور التشريعي ستكون له أولوية، وسنبدي اهتماماً بتشكيل لجان داخل

اليوم فالمطلوب على الأقل إضافة نحو 200 قاضٍ لتسيير عمل المحاكم بشكل معقول ومقبول، علماً أن المطلوب لتحسين الأداء وتخفيف الضغط أكثر من ذلك.

□ ما اقتراحاتكم لمعالجة المشكلة؟

□ نحن نطلب الآن جهداً إضافياً من القضاة الذين يقومون بعمل وجهد ننحني أمامه، لأنه لا يمكن أن يتصور أحد حجم العمل في المحاكم. لكننا نتوق إلى أن يكون بعض القضاة أكثر إنتاجية وندفع في اتجاه ذلك. أما بالنسبة إلى الدفوع الشكلية فموضوعها يحتاج إلى تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية، وثمة مشروع قانون من وزير العدل لتعديله، وربما هناك اقتراح قانون من النواب لتعديل القانون. أما الأمر الأهم فهو أن نواكب العمل القضائي كرسالة. نحن أيضاً كمحامين يجب أن نسرّع ونسهّل إجراءاتنا لاسيما عبر التبليغ ولا نعرقل عبر التغاضي أو الهرب أو رفض التبليغات، أو استعمال الطرق المعطاة للمحامي للمماطلة وإطالة أمد المحاكمة.

□ ما أبرز ما يحتاجه النظام القضائي والعدلي في لبنان؟

□ يحتاج أولاً إلى تحديث ومكننة وإعادة ضخ عدد من الموظفين. هنا يمكن الاستعانة بالفائض من الموظفين في الوزارات والإدارات الأخرى من حملة الشهادات لاسيما شهادة الحقوق. النظام القضائي في حاجة إلى تنشيط لنعرف كيف نلبي الناس في قضاياهم ونكون على قدر المسؤولية والأمانة التي نحملها، ولكي يكون ثمة نوع من الجدية والفعالية في المقاربة.

□ هل أنت راض عن سير العدالة في لبنان؟

□ القضية ليست انني راض أو غير راض، لا وجود هنا لنعم أو لا. علينا أن نضع أنفسنا على صراط يسمح بأن نكون في تطور مستمر ودائم، إذ يبدو كأننا قد خرجنا عن المسار. لذا المطلوب أن يتعاون مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين ووزارة العدل لزد الهيئة إلى العدالة وثقة الناس بها. استعادة الثقة تكون أولاً بأن نشكل نموذجاً حياً لحسن تطبيق القانون واحترامه، وعدم قبولنا بأن تتم معاملتنا على حساب ضميرنا، كما أننا لا نقبل قطعاً أن تتم معاملتنا على حساب الناس.

### تحديث النقابة يبدأ من المكننة وصولاً إلى تعديل قانون تنظيم المهنة

النقابة لمواكبة ومتابعة كل الدراسات والاقتراحات المتعلقة بالموضوع. نحن نساعد ونواكب هذا الموضوع، ونعطي أملاً لكل الناس للانخراط في عملية مكافحة الفساد من داخل البعد التشريعي والقانوني.

□ ثمة شكاوى من تأخر بت الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم، ويحمل البعض المحامين والقانون المسؤولية، لاسيما لجهة الدفوع الشكلية التي تطيل أمد المحاكمة. ما هو سبب هذه المشكلة، وما هي اقتراحاتكم لمعالجتها؟

□ الدفوع الشكلية ليست هي المشكلة الوحيدة بل هي أبسطها ربما. التأخير في إصدار العدالة هو مثابة لا عدالة. لكن يجب لفت الانتباه إلى أن عدد القضاة في لبنان يقارب حالياً الـ 500 قاضٍ، وهذا العدد كان يكفي حتى فترة التسعينات. أما